أثر النمو الاقتصادي في التركيبة القطاعية للقوى العاملة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية

الدكتور وليد عامر[1]

الدكتورة عبير ناعسة[2]

رغد نعامة[3]

ملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر النمو الاقتصادي في توزع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة و الصناعة)خلال الفترة (2005-2019)، و على أحد أساليب الاقتصاد القياسي eviews9لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد . باستخدام برنامج التحليل الاحصائي

و توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و العمالة في قطاعي الزراعة و الصناعة، إلا أن هذا الأثر لم يكن قوياً مما جعل سوق العمل يعاني من اختلال في تركيبة القوى العاملة بين القطاعين الزراعي و الصناعي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي_ الناتج المحلي الإجمالي _ الهيكل الاقتصادي _ التحول الهيكلي .

[1] أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

[2]مدرسة– قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

[3]طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

The impact of economic growth on the sectoral composition of the workforce in the labor market in the Syrian Arabic Republic

Abstract

The aim of the research was to identify the impact of economic economics on econometrics on the national economy (agriculture and industry) during the period (2005-2019), and the goal of relying on one of econometrics using the analysis program.

The study sparked that there is a significant effect of economic growth and employment in the agricultural and industrial sectors, but this effect was not strong, which made the labor market an imbalance in the composition of workers between the agricultural and industrial sectors.

Key words: economic grows_ GDP_economic structure_ structural transformation.

مقدمة :Introduction

يعد سوق العمل جزءاً هاماً في بنية الاقتصاد الكلية، وأي تغييرات ناتجة عن عملية النمو الاقتصادي في بنية وهيكل الاقتصاد لها انعكاساتها وآثارها المباشرة على هيكل سوق العمل و التي تتجسد بتغيرات في الدخل القومي العام نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن النمو الاقتصادي الحاصل حيث يتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في متوسط نصيب الفرد من الناتج ، و من الجدير بالذكر أنه لحدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلا من معدل النمو السكاني، و ما يتبع هذه الزيادة في الدخل من تغييرات في نمط الاستهلاك لدى الأفراد، و زيادة الطلب على منتجات قطاعات دون غيرها من القطاعات الأخرى ، ليؤدي هذا إلى تغييرات في هياكل الإنتاج للقطاعات الاقتصادية في سوق العمل ، و مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة التقدم و التطور في سوق العمل تزداد الحاجة لوجود تغييرات تكنولوجية داخل القطاعات الاقتصادية و هياكل إنتاجها ، مما يقودنا إلى تغيرات واضحة في هيكل العمالة الكلي في سوق العمل، لتنتقل تدريجياً وفق مسار انتقال حركة النمو الاقتصادي و تتركز في القطاعات الاقتصادية الأكثر نمواً، و إن لهذه السلسلة من التغيرات التي تطرأ على سوق العمل و هيكل قطاعاته، و هيكل العمالة فيه انعكاساتها على الوضع الاقتصادي الكلي في أي مجتمع.

و نظراً لأهمية سوق العمل في اقتصاد أي دولة و خاصة فيما يتعلق بهيكل العمالة في الاقتصاد من جهة و أهمية توازن جميع عناصره و مكوناته من جهة أخرى، تأتي أهمية دراسة أثر النمو الاقتصادي على التركيبة القطاعية و هيكل العمالة في سوق العمل الناتجة عن تغييرات البنية الهيكلية التي يحدثها النمو الاقتصادي في إطار إعادة توزيع الموارد الاقتصادية و تحقيقه لأهدافه، و الذي يكون له انعكاساته على التركيبة القطاعية في سوق العمل.

مشكلة البحث: Research problem

تتمثل مشكلة الدراسة بطرح التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف يؤثر النمو الاقتصادي على تركيبة هيكل العمالة في سوق العمل؟**

و يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

-هل أدى النمو الاقتصادي في سورية إلى انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي؟

-هل أدى النمو الاقتصادي في سورية إلى ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الصناعي؟

فرضيات البحث: Research hypotheses

و من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، نضع الفرضيات الآتية:

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي نسبة العمالة في الزراعة.

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي نسبة العمالة في الصناعة.

أهداف البحث:Research objectives

-يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على التركيبة القطاعية للقطاعات الاقتصادية وتحديداً على هيكل العمالة في سوق العمل، من خلال:

-دراسة أثر النمو الاقتصادي على تركيبة العمالة في القطاع الزراعي في سورية.

-دراسة أثر النمو الاقتصادي على تركيبة العمالة في القطاع الصناعي في سورية

- تحديد أسباب التغييرات التي طرأت على التركيبة القطاعية للقطاعين الزراعي و الصناعي نتيجة للنمو الاقتصادي في سورية ، مما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية من أجل إعادة توزيع العمالة في هيكل القطاعات في سوق العمل في سورية.

أهمية البحث: Research importance

-تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال المشكلة التي يناقشها، إذ أن من أهم أهداف مجتمعات الدول المتقدمة منها و النامية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وعدم تمكن الاقتصاد من دفع عجلة النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و لا سيما الموارد البشرية (القوى العاملة)، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة سيكون له انعكاساته على هيكل العمالة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية.

و رغم توافر الدراسات التي تناولت أثر النمو الاقتصادي في هيكل العمالة في سوق العمل إلا أنها لم تشبع غاية البحث العلمي ، و من هنا تأتي**أهمية** الدراسة : و التي تتمثل في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي و التغيرات في البنية الهيكلية للقوى العاملة في سوق العمل.

المنهجية المتبعة: The methodology used

-سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الاقتصاد السوري و تحليل حالة سوق العمل السورية و القطاعات المختلفة فيه، و حالة العمالة في كل قطاع، بالإضافة إلى استخدام أساليب التحليل الإحصائي للإجابة عن أسئلة البحث و إثبات صحة فرضياته و سوف يتم الاعتماد على برنامج Eviews9 .

متغيرات البحث:Searsh variables

المتغير المستقل: معدل النمو الاقتصادي المتمثل ب: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير التابع الأول: نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة.

المتغير التابع الثاني: نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

حدود البحث:Search limits

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال الفترة (2005-2019).

الدراسات السابقة:Previous studies

الدراسات باللغة عربية:Studies in Arabic language

1-الدراسة الأولى: دراسة بعنوان:" **أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري**"، د.رامي كاسر لايقة،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، 2013.

-هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على تصحيح هذه الاختلالات.

- اتبع الباحث المنهج الوصفي ، فكان المتغير المستقل: (السياسة المالية المتمثلة بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي)،و المتغير التابع: (نسبة اختلال هيكل الموارد الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي، و نسبة اختلال هيكل الانتاج من الناتج المحلي الاجمالي).

-من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-انخفاض فاعلية برامج الاصلاح الاقتصادي لتخفيض عجز الموازنة العامة، و عجز الميزان التجاري.

-انخفاض فاعلية أدوات برنامج الاصلاح الاقتصادي في معالجة و تخفيض اختلال هيكل الانتاج.

-تتقلص الفجوة بين الادخار و الاستثمار و يتم معالجة هذا الاختلال في حال تم توجيه الادخار نحو مجالات الاستثمار التي ترسم معالم المستقبل .

2-الدراسة الثانية: دراسة بعنوان:"**أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"،**د.مجدي الشوربجي،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.**

-هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة و توزعها في القطاعات الاقتصادية في الأجلين القصير و الطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1982-2005).

-اتبع الباحث لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى الطرق و الأساليب القياسية،فكان المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) و المتغير التابع (معدل العمالة في العمالة في القطاعات الاقتصادية)

-أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-وجود أثر موجب و معنوي لكنه ضعيف للنمو الاقتصادي في العمالة في الأجلين الطويل و القصير.

-وجود أثر موجب و معنوي لكل من تشجيع الصادرات و احلال الواردات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حجم العمالة في الأجل الطويل.

الدراسات باللغة الأجنبية:Studies in English language

1-الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان:

Economic Growth, Structural Change and Productive Employment Linkages in India: Did Market Transition Matter?

النمو الاقتصادي و التغير الهيكلي و العمالة المنتجة في الهند، هل كان التحول في سوق العمل ممكناً؟

AradhnaAggarwal ،Journal article (Accepted manuscript*)، February 2019.

الهدف من الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى فهم الكيفية التي أثر بها النمو الاقتصادي على الهياكل الاقتصادية و هياكل سوق العمل و الروابط القائمة بينهما، و تحليل الكيفية التي أثرت بها هذه الإجراءات على توليد العمالة المنتجة في الاقتصاد.

-قدمت هذه الورقة تحليلاً كمياً للنمو والتغيير الهيكلي وروابط العمالة على المستوى الإجمالي وحسب القطاع في ظل الأنظمة التي تقودها الدولة والسوق في الهند، وتم استخدام تحليل (شابلي)، لتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و التغيير الهيكلي، حيث يقسم شابلي النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى عنصرين: النمو المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل (تأثير الإنتاجية) والنمو المرتبط بالتغيرات في العمالة (أثر معدل مشاركة العمالة أو القوة العاملة) بالمجموع وحسب القطاعات ، وتنقسم هذه الأخيرة كذلك إلى عنصرين: النمو المرتبط بالتغيرات المرتبطة بالتغيرات في الناتج لكل عامل داخل القطاعات (الإنتاجية داخل القطاعات) والتغيرات المرتبطة بنقل العمال قطاعياً عبر القطاعات، وهذا الأخير يهمنا بصفة خاصة.

-اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، لوصف و تحليل أثر النمو الاقتصادي على العمالة في سوق العمل ،فكان المتغير المستقل: (الناتج المحلي الاجمالي)، والمتغير التابع :(الطلب على العمالة).

-أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-هناك حاجة لتدخل الحكومة لإسناد عملية التحول الهيكلي إلى قاعدة عريضة لتوليد "العمالة المنتجة". وهناك ضرورة ملحة إلى تطوير القدرات المحلية في مجالي الزراعة والصناعة والتدخل مباشرة في سوق العمل لتعزيز الموارد البشرية.

- التدخل الاستراتيجي المصمم تصميماً جيداً هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في تسريع عملية النمو في البلدان النامية.

2-الدراسة الرابعة: دراسة بعنوان:

"**Labor Market Imbalances and PersonnelRecruitment**"

"**اختلالات سوق العمل و توظيف الموظفين**"

University of Palermo،Raimondo Ingrassia،2019.

-هدفت هذه الدراسة إلى بيان الاختلالات الهيكلية في سوق العمل في إيطاليا، و أثر الدورات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد، على سوق العمل و الطلب على العمالة.

- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف و تحليل أثر هذه الدورات الاقتصادية المختلفة على الطلب على العمالة،فكان المتغير المستقل: (الدورات الاقتصادية)، والمتغير التابع :(الطلب على العمالة).

- أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-يميل الطلب على العمل في أوقات التوسع و الازدهار إلى الارتفاع، مع التأكيد على الحصول على العمالة الماهرة و المدربة.

-إذا كان التوسع في الاقتصاد تلقائيا"، قد يكون الطلب على العمل منخفضا"، حيث تكون بعض الشركات و القطاعاتمتبنية سلوك الانتظار و الترقب.

-يكون الطلب على العمل في فترات الانكماش الاقتصادي منخفضا" حيث يكون أرباب العمل أكثر سلبية و دفاع عن المحافظة على نسبة العمالة لديهم.

1-الإطار النظري للبحث:

1-1مفهوم النمو الاقتصاديThe concept of economic growth:

تأتي أهمية النمو الاقتصادي من أهمية التغييرات المرافقة له في بنية الاقتصاد من كونه يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية، و إذا كان النمو الاقتصادي طبيعياً يسير وفق آليات السوق (آليات العرض و الطلب) سيؤدي حتماً إلى إعادة توزيع هذه الموارد على القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية المرتفعة فيحدث تغيرات في البنية الهيكلية للاقتصاد، كالتغيرات في الدخل المتمثلة بتغيرات في الدخل الفردي يتبعه تغيرات في نمط الاستهلاك الفردي و الطلب على المنتجات و تغييرات في هيكل الإنتاج للقطاعين (قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة)استجابة للتغيرات في الدخل و الاستهلاك، و زيادة التقدم التكنولوجي الذي يتبعه العديد من التغييرات في بنية القطاعات الاقتصادية ، و يؤدي إلى خلق خطوط إنتاج جديدة تماشياً مع التقدم التكنولوجي الحاصل و مما يزيد الطلب على العمالة لتغطية العمل في خطوط الإنتاج الجديدة، و نكون أمام تغير جديد في التركيبة المهنية للقوى العاملة أي تغير هيكل العمالة في سوق العمل.

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة و المنتظمة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من معدل الزيادة في النمو السكاني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ، و لكن تعريف النمو الاقتصادي لم يتوقف عند هذا الحد بل تعددت و تنوعت التعاريف التي طرحها الاقتصاديون،فقد عرفه **آدم سميث** في كتابه "

ثروة الأمم" : هو زيادة التراكم الرأسمالي الناتجة عن تقسيم العمل وارتفاع الطاقة الإنتاجية و تحسن التكنولوجيا الذي تعد أساس عملية النمو الاقتصادي.[4]

ويعرف **جون ريفوار**النمو الاقتصادي على أنه:" التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية".[5]

وقد عرفه**كوزنتس** بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تنمية هذه الإمكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكييف المؤسسي و الأيديولوجي المطلوبة لها ".[6]

-يعد **الناتج المحلي الإجمالي** من أهم المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي و تلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة و يعرف على أنه :" اجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".[7]

و قد تناوله الاقتصاديون في دراستهم المسار الصحيح للنمو الاقتصادي في قطاعات سوق العمل، و مسار العمالة داخل تلك القطاعات، وقدم **كلارك (1940)**شرحاً دقيق لمسار عملية النمو الاقتصادي التي تبدأ بتغير الدخل و يتبعه تغير في دخل الفرد و تغير في نمط الاستهلاك لدى الأفراد و الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، و أكد على ضرورة انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى الصناعي كنتيجة حتمية لارتفاع الدخل الفردي ، حيث أكد كلارك على أن رغبات و آمال البشر المتشابهة تدفع بالأفراد عند زيادة دخلهم إلى تغيير نمط الاستهلاك لديهم من استهلاك الحاجات الأساسية إلى

[4]Adam,smith,the wealth of nation,peguin books,1985.

[5] بن هارون،عبد الرزاق، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012.

[6]Todaro& smith "Economic development" p85, Addison Wesley 2003.

[7] السلمان،مهند عبد الملك، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)،مؤسسة النقد العربي السعودي،2016.

استهلاك الحاجات الكمالية و بالتالي زيادة الطلب على تلك الحاجات و التي ما هي إلا مخرجات للقطاع الصناعي، و زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي فزيادة أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي سوف تجذب المزيد من الأيدي العاملة للعمل في القطاع الصناعي لمقابلة الزيادة في الطلب على مخرجات القطاع الصناعي بزيادة في إنتاج هذه المخرجات، بالإضافة إلى ذلك فإن انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة بحثاً عن واقع معيشي أفضل من أبرز الأسباب التي تفسر انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، و في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي سيظهر قطاع الخدمات و تزداد الحاجة إلى الخدمات المختلفة و تزداد أهميته النسبية في الناتج مما يدفع العمالة إلى الانتقال إلى قطاع الخدمات في مراحل متقدمة من عملية النمو الاقتصادي.

وقدم **كوزنتز(1955)** دراسة عن سمات النمو الحديث و استخلص أهمية تغير هيكل العمالة في النمو الاقتصادي لتنتقل من قطاع الزراعة إلى الصناعة، و ربط بين التصنيع و نمو الإنتاجية.

كما أكد **تشينري (1989)**على أن العملية التنموية الصحيحة القائمة على تراكم الثروات ستؤدي إلى انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و تراكم المزيد من مراحل متقدمة من النمو سيؤدي إلى انتقال العمالة إلى قطاع الخدمات. الثروات في

2-1 مفهوم الهيكل الاقتصادي:The concept of economic structure

يستخدم مصطلح الهيكل الاقتصادي عموماً لمجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد و التي تعبر عن العناصر و الخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي .

أما **(كينث أف والس)** وهو من رواد المدرسة الهيكلية، فقد عرف الهيكل الاقتصادي:" بأنه عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية المتمثلة بنسبة مساهمة أحد القطاعات الاقتصادية (زراعة ، صناعة، خدمات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة

العمالة في أحد تلك القطاعات إلى إجمالي العمالة، نسبة الدخل الفردي إلى إجمالي الدخل ،و غيرها من الملامح الاقتصادية و النسب التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن".[8]

بينما يرى **(ولاس بيترسون)**:"أن مفهوم الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة، أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي أي نسبة الساهمة لأحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الهيكل الاقتصادي لبلد ما يتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية، والتي يمكن من خلالها رسم مسار التطور في جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه، ومثال ذلك: هيكل القوى العاملة الذي يعد من أهم الهياكل في سوق العمل نظراً لأهمية القوى العاملة في اقتصاد أي دولة و تتبع مسار انتقال القوى العاملة و نسبتها في القطاعات يحدد بدقة مسار النمو الاقتصادي، و هيكل الإنتاج الذي لا يقل أهمية عن هيكل العمالة في تحديد مسار التطور الاقتصادي الذي يتم في إطار زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية و ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ،وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي ، وغيرها".[9]

3-1 مفهوم التحول الهيكلي: Concept of structural transformation

هناك تعريف واسع للتحول الهيكلي من قبل الاقتصادي شينري يرى فيه :" أنه مجموعة من التغيرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدخل القومي".[10]

وهناك تعريف ضيق آخر للتحول الهيكلي لشينري:"هو عملية زيادة تراكم رأس المال والإنتاج والتجارة وتوسع الحضر ومعدلات أمية الطلب المادي والبشري وتغيير هيكلية

[8] صالح، لورنس يحيى، مرجع سابق، ص:3.

[9] بيترسون، والاس: الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي،المكتبة العصرية، بيروت،1968،ص383.

[10] أصرف، علياء محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص:35.

أقل وحياة أطول بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد لموصول إلى مرحلة تنموية متقدمة".[11]

ومن خلال تعاريف شينري للتحول الهيكلي نرى أنه العملية التي تزداد فيها عمليات التراكم المادي(موارد اقتصادية و ثروات) ورأس المال البشري (القوى العاملة المدربة و المؤهلة)، و إن إعادة توزيع هذه الموارد المادية توزيعاً صحيحاً سيؤدي إلى تغييرات و تحولات هيكلية، أهمها تحول في مستوى الدخل الفردي نحو الارتفاع، التحول في الطلب (الانتقال من الطلب على المواد الأساسية الاستهلاكية إلى المواد المصنعة و الكمالية)، و التحول في الإنتاج (زيادة الإنتاج في القطاعات التي زاد الطلب على مخرجاتها و زيادة أهميتها النسبية)، و أهمها تحولات هيكل العمالة في سوق العمل كنتيجة حتمية للتطور و التقدم و انتقال القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بحثاً عن عمل أفضل.

2- التحليل و المناقشة :Analysis and discussyon

2-1 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية:

يحتل القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية، فهو يمثل الركيزة الأساسية في بنية الاقتصاد السوري، و تعد مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يدل على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد، كما أن لهذا المؤشر أهمية كبيرة توضح مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ومكانته في بنية الاقتصاد الكلية.

أما العمالة الزراعية في سوق العمل فهي العمالة الموجودة في الأرياف و تعمل في زراعة الأراضي و استصلاحها ، إلا أن هذه العمالة مهددة دائماً بالخطر نتيجة التقلبات التي يشهدها القطاع الزراعي كالتقلبات المناخية و الموسمية، بالإضافة إلى انخفاض

[11]صرف، علياء محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص:35.

دخول العمالة في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى ،و الجدول أدناه يوضح الناتج المحلي الجمالي الكلي ، و الأهمية النسبية للعمالة الزراعية في سوق العمل :

الجدول(1): الناتج المحلي الإجمالي (القيمة : مليون) و عدد العمالة في قطاع الزراعة (القيمة :ألف) خلال الفترة (2005–2019).

العام	الناتج المحلي الإجمالي الكلي (القيمة:مليون)	معدل النمو (%)	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي (مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي) (%)	إجمالي قوة العمل (القيمة: ألف نسمة)	عدد العاملين في الزراعة (القيمة: ألف نسمة)	نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة (%)
2005	1156711	-	23	5106354	945186	19
2006	1215081	5	24	5292188	951599	18
2007	1284036	6	20	5400777	946601	18
2008	1341514.198	4	18	5442394	814111	15
2009	1420827	6	19	5442182	758286	14
2010	1494596	5	16	5530801	724013	13
2011	1537190	3	18	5815523	654887	11
2012	1132311	−26	18	–	–	–
2013	834511	−26	23	6403773	481645	8
2014	748470	−10	14	5806363	218119	4
2015	724613	−3	15	5057961	235973	5
2016	683818	−6	16	4999146	208054	4
2017	678841	−1	17	5092892	481995	9
2018	688861	1	14	5358812	431939	8
2019	714674	4	14	5396294	423827	8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،

المجموعات الإحصائية (2005-2019)+تم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

1-نلاحظ من الجدول السابق انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 1156711 مليون عام 2005 بمعدل نمو 5% إلى 714674مليون عام 2019 بمعدل نمو 4%خلال الفترة المدروسة ،و نلاحظ الارتفاع التدريجي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من الفترة المدروسة فبلغ 1215081 مليون عام 2006 و قد واصل ارتفاعه و بلغ 1284036 عام 2007 و 1341514.198 عام 2008 بمعدل نمو 4%، و معدل نمو وسطي قدره 5% و انحراف معياري لمعدلات النمو في قيم الناتج بمقدار 8% ، علماً أن هذه القيم تقلبت حول متوسطها بمقدار 32%، و استمر الارتفاع حتى بلغ عام 2011 حوالي 1537190 و هي أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة(2005-2019)و يعود ذلك الارتفاع المضطرد في قيم الناتج المحلي الإجمالي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية حيث يعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجية و الخدمية ، و هذا يدل على صحة سير عملية النمو الاقتصادي لكون الناتج المحلي الإجمالي من أبرز و أهم المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد،[12] و هذا الازدهار يعود إلى ارتفاع مستوى الاستثمارات في تلك الفترة وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية التي تلعب دورا كبيرا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالاقتصاد السوري،ففي عام 2007 تم إصدار المرسوم التشريعي رقم(8) الخاص بتشجيع الاستثمار و المرسوم رقم /9/ الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية، فبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة و قيد التنفيذ في عام 2005 حوالي 214 مشروعاً و في عام 2007 حوالي 76 مشروعاً.[13]

[12] الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية، المركز السوري لبحوث السياسات ،2013.نصر، ربيع،

[13] تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية،هيئة الاستثمار السورية 2007.

إلا أن هذا الارتفاع في قيم الناتج المحلي الإجمالي لم يدم طويلا فنلاحظ من الجدول أنه و بعد أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1537190 مليون عام 2011، أي بعد أن سجل في 2011 أعلى قيمة للناتج، بدأ التراجع و الانخفاض حتى بلغ عام 2012 حوالي 1132311 بمعدل نمو -26% و هو انخفاض كبير عن العام الذي يسبقه، و أخذت قيم الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب حول مستوياتها من عام 2015 حتى عام 2018، و كان قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2017 فبلغ حوالي 678841 بمعدل نمو -1% و نلاحظ التذبذبات الحادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى، و يعزى هذا التذبذب السلبي في قيم و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدني مستوى النشاط الاقتصادي في سورية نتيجة الحرب على سورية خلال تلك الفترة و العقوبات المفروضة بالإضافة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة للدولة نتيجة تركيز انفاقها على دعم العمليات الحربية و العسكرية للتصدي للحرب على سورية، و التي أدت إلى العديد من الخسائر في الاقتصاد السوري تمثل بتدمير للبنى التحتية و خروج العديد من المحافظات و المنشآت الاقتصادية عن سيطرة الدولة ، كل هذا من شأنه أن يضعف مساهمة بعض المنشآت و المشاريع الاستثمارية القائمة في الناتج المحلي الإجمالي و لا سيما إن كانت هذه المشاريع و المنشآت في المناطق التي تعرضت للضرر من جراء الحرب على سورية، و هذا من شأنه أن يضعف قدرة الاقتصاد و يؤدي إلى تراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول و بالتالي انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي،[14] إلا أننا نلاحظ من خلال السنة الأخيرة في الفترة المدروسة في الجدول السابق عودة الارتفاع في فيم و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليبلغ 714674 عام 2019 بمعدل نمو 4%، و هذا دليل على العودة التدريجية للاقتصاد السوري إلى وضعه قبل عام 2012 و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

[14] نصر، ربيع، مرجع سابق.

2- على الرغم من ارتفاع عدد العمالة الكلية و نموها فقد بلغت عام 2005 حوالي 5106354 عاملاً من إجمالي السكان و ارتفعت حتى وصلت عام 2010 إلى 5530801 عاملاً ، و تزايد الارتفاع في أعداد القوى العاملة حتى بلغت 6403773 عاملاً خلال عام 2013 نتيجة الحاجة للعمل و زيادة الوعي بعمل المرأة و مساواتها للرجل في جميع جوانب الحياة الاقتصادية ، و على الرغم من هذا الارتفاع إلا أن نصيب القطاع الزراعي من العمالة كان يتناقص تدريجياً من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة ، فقد بلغ عدد القوى العاملة الزراعية عام 2005 حوالي 945186 عاملا ًو كان قد سجل أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2006 حيث بلغ 951599 بمعدل نمو 1% ، لينخفض إلى 814111 خلال عام 2008 بمعدل نمو

-14%،و معدل نمو وسطي خلال الفترة المدروسة 7% وانحراف معياري 38% و إن هذه القيم تقلبت حول متوسطها بمقدار55%، لتبدأ بعد عام 2008 تذبذبات حادة في أعداد العمالة الزراعية و معدلات نموها واستمر الانخفاض بمعدلات مرتفعة من 481645 عام 2013 و سجل عام 2016 حوالي 208054 بمعدل نمو -12% و يذكر أن عام 2016 كان قد سجل أدنى قيمة للعمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة ،و يعود هذا الانخفاض في العمالة الزراعية إلى ظهور المدن و تطور قطاعات أخرى ، كالقطاع الصناعي وهجرة أبناء الريف إلى المدينة بحثاً عن واقع حياة أفضل و فرص عمل أكثر تطوراً و أعلى دخلاً من تلك الموجودة في القطاع الزراعي و أعلى أماناً ، فالعاملين في القطاع الزراعي في خوف دائم على مهنتهم من الضياع في أي لحظة نتيجة التقلبات الحادة التي يتمتع بها هذا القطاع، فضلاً عن دخول الآلات الحديثة و المكننه الزراعية التي دفعت إلى التخلي عن جزء من العمالة الزراعية،[15]ليعود التحسن التدريجي لأعداد العمالة الزراعية في آخر سنتين من الفترة المدروسة (2018-2019) فبلغ 431939 عام 2018 بمعدل نمو -10% و 423827 عام 2019 بمعدل نمو -

[15] فرص العمل و سبل العيش في سورية، دراسة أعدت لصناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،2018.

2% و هذا دليل على تحسن الواقع الزراعي و عودة الأنشطة الزراعية تدريجياً لاستقطاب أيدي عاملة.

3-نلاحظ من خلال العمود الأخير في الجدول و الذي يعبر عن نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة ، كانت مساهمة العمالة الزراعية 19% من إجمالي العمالة الكلية في عام 2005 و هي أعلى نسبة مساهمة للعمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة ثم بدأت بالانخفاض وفق تذبذبات حادة إلى 18% عام 2006 و 15% عام 2007 حتى وصلت إلى 4% من اجمالي العمالة عام 2014 و هي أدنى قيمة وصلت إليها مساهمة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة،بمعدل نمو وسطي قدره ، و انحراف معياري، علما أن القيم تقلبة عن متوسطها بمعدل قدره، و إن هذا الانخفاض في قيمة العمالة الزراعية ما هو الا حالة اقتصادية صحيحة سببها نشوء المدن و تطورها و تحرك العمالة للبحث عن العمل في المدينة في قطاعات اقتصادية أكثر تطوراً و أعلى دخلاً،فنلاحظ أن مسار العمالة في القطاع الزراعي كان تابعاً لمسار انتقال النمو الاقتصادي الذي و حسب كلارك سوف ينتقل من الزراعة إلى الصناعة و ستنتقل العمالة في نفس الاتجاه أي الى القطاع الصناعي للعمل في الصناعات المختلفة و تحسين وضعها المعيشي.[16]

و من عام 2017 نلاحظ تحسن نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة وارتفاع في معدلاتها بنسب متفاوتة متدنية بلغت 9% عام 2017 و 8% عام 2018 و 2019 ، و هذا الارتفاع يعزى إلى تحسن واقع قطاع الزراعة مقابل خسارة نسبة كبيرة من الأفراد لأعمالهم في القطاعات الأخرى نتيجة تدميرها من جراء الحرب على سورية ، مما دفع هؤلاء الأفراد إلى العودة للعمل في القطاع الزراعي ليتمكنوا من إعالة أسرهم للعيش و متابعة حياتهم.

[16] نصر، ربيع، التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

1-1-2سمات ومشاكل القطاع الزراعي و العمالة الزراعية في سورية:

-تتسم القوى العاملة في القطاع الزراعي في سورية بتدني المستوى التأهيلي و التدريبي ، و يعود ذلك إلى انتشار الأمية في معظم الريف.

-تتسم العمالة الزراعية بالتقلب أو الموسمية، وذلك تأثراً بما يعاني منه القطاع الزراعي ألا و هي الموسمية، فالقطاع الزراعي يعاني من تقلبات حادة تتعلق بالمناخ السائد.[17]

-قلة نسبة عدد الفنيين الزراعيين و سوء توزيعهم في مناطق الإنتاج الزراعي.

-ضعف جهاز الإرشاد الزراعي و انعدامه في بعض المناطق.

2-2 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية:

إن لقطاع الصناعة بشكل عام أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، فهو يعتبر القطاع المحرك في الاقتصاد و الأداة الأكثر نجاحاً في تصحيح البنية الهيكلية و بنائها و بشكل خاص الصناعات التحويلية ، فهي أداة يؤدي إزدهارها إلى انتقال البنية الهيكلية الاقتصادية من بنية ضعيفة متخلفة و هشة إلى بنية متطورة تحقق معدلات نمو سريعة.

وتعد العمالة في القطاع الصناعي الفئة من العمالة التي يقع على عاتقها مهمة عملية التطور الصناعي و النهوض و تحسين عملية النمو الاقتصادي ، نظراً لأهمية القطاع الصناعي في العملية التنموية ،و لاسيما الصناعة التحويلية التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة و لها دور كبير بالنهوض في القطاع الصناعي و تطوره، و الجدول التالي يبين الأهمية النسبية للقطاع الصناعي و توضع العمالة في القطاع الصناعي:

[17] الخليل، فادي، القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، و الآفاق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية،2009.

الجدول(2): الناتج المحلي الإجمالي و عدد العمالة في قطاع الصناعة (القيمة :ألف) خلال الفترة (2005-2019).

العام	الناتج المحلي الإجمالي الكلي	معدل النمو %	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)	عدد العاملين في الصناعة	نسبة العمالة الصناعية إلى اجمالي العمالة%
2005	1156711		24	638528	13%
2006	1215081	5	23	724514	14%
2007	1284036	6	23	701293	13%
2008	1341514.198	4	22	782819	14%
2009	1420827	6	23	818208	15%
2010	1494596	5	24	830496	15%
2011	1537190	3	20	793389	14%
2012	1132311	-26	14	-	-
2013	834511	-26	6	373936	6%
2014	748470	-10	8	383751	7%
2015	724613	-3	10	334506	7%
2016	683818	-6	9	305661	6%
2017	678841	-1	11	345291	7%
2018	688861	1	14	277809	5%
2019	714674	4	14	271692	5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية (2005-2019)+تم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

-كما نلاحظ من الجدول أعلاه العمالة في قطاع الصناعة حيث بلغ 638528 عاملاً عام 2005 ليرتفع إلى 782819 عام 2007 و يستمر في الارتفاع حتى وصل عام

2010 إلى 830496 بمعدل نمو 2% سنوياً وهي أعلى قيمة لأعداد العمالة خلال الفترة المدروسة ، ومعدل نمو وسطي ،وانحراف معياري ، وإن القيم تقلبت عن متوسطها بنسبة 52%.

-لم يستمر هذا الازدهار لعمال القطاع الصناعي طويلاً فنلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي عام 2012 ليبلغ 113729 و معدل نمو 37.2-% و يتبعه انخفاض الإنتاج في الصناعات التحويلية ليبلغ في العام ذاته321017 بمعدل نمو 38-% و هذا يفسر انخفاض عدد العمالة في القطاع الصناعي إلا أنه و نتيجة الحرب على سورية الحاصلة في البلاد في تلك السنة و نتيجة ازدياد عدد الأماكن و المصانع الخارجة عن سيطرة الدولة السورية، و تدمير البنى الصناعية.[18]

-إلا أننا نلاحظ هذا الانخفاض في عدد العمالة الصناعية من خلال ماتم تسجيله سنة 2013 فبلغ 373930 و استمر الانخفاض حتى305661 عام 2016 بمعدل نمو 13%، و لكن سرعان مايعود الوضع في القطاع الصناعي للتحسن و يزيد الإنتاج الصناعي من 32612 عام 2017 إلى 50987 عام 2019 بمعدل نمو 3.4% ، إلا أن عدد العمالة الصناعية و بالرغم من عودة الإنتاج الصناعي إلى التحسن ، أخذ ينخفض من 345291 عام 2017 بمعدل نمو 13% إلى 271692 عام 2019 و معدل نمو 2-%، و يعود ذلك إلى زيادة التقدم الاقتصادي و ظهور الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ، مما دفع القطاع الصناعي إلى التخلي عن جزء من العمالة لديه لصالح القطاعات الأخرى.

3-ونلاحظ من خلال قراءة العمود الأخير في الجدول أعلاه و الذي يمثل نسبة العمالة الصناعية من إجمالي القوى العاملة في سورية أن هذه النسبة تنخفض و ترتفع وفق تذبذبات حادة من 13% عام 2005 إلى 14% عام 2006 و ارتفعت إلى 15% في

[18]نصر، ربيع، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، المركز السوري لبحوث الدراسات 2013.

عامي 2009 و 2010لتنخفض عام 2013 إلى 6% و تستمر هذه التذبذبات السلبية في نسبة مساهمة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة لتصل إلى 7% عام 2017 و تنخفض في عامي 2018 و 2019 إلى 5% و هذا الانخفاض يدل على أن النمو الاقتصادي لم يتبع المسار الصحيح في سوق العمل و الذي يفترض أن يكون تحرك للعمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة لكن نرى أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي من اجمالي العمالة هي أقل من نسبة العمالة في القطاع الزراعي من اجمالي العمالة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، مما يعني أن هناك غياب كامل لدور القطاع الصناعي و العمالة الصناعية، و هذا يعود إلى حجم الدمار الكبير لقطاع الصناعة و الذي خلفه الاضطراب في سورية ، بالإضافة إلى انخفاض حجم الاستثمار الصناعي و المشاريع الصناعية المنفذة فعلياً، فقد انخفض عدد المشاريع من 62 مشروعاً صناعياً منفذاً تنفيذاً فعلياً إلى 21 مشروع فقط بحلول عام 2009،[19] و هذا يدل على ضعف الاستثمار الصناعي و لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية ، مما جعل القطاع الصناعي غير قادر على استيعاب الايدي العاملة الآتية من الأرياف و الخارجة من قطاع الزراعة ، مما دفع هذه القوى العاملة إلى الاخلال بالمسار الذي كان مقرراً لها أن تسلكه.[20]

1-2-2سمات الصناعة و العمالة الصناعية في سورية:

-تتسم الصناعة في سورية بانخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة، و تدني نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يترجم بصورة انخفاض في حجم العمالة الصناعية و عدد العاملين فيها.

-تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الشركات الصناعية، مما يشير إلى تدني مستوى التطور و التقدم للقطاع الصناعي و عدم مواكبته للتقدم الحاصل، وذلك يفسر

[19] تقارير هيئة الاستثمار السورية السنوية، التقرير الرابع لعام2009.
[20] ضاهر، جوزيف، مرجع سبق ذكره.

عدم قدره القطاع الصناعي على جذب الايدي العاملة إليه نتيجة تندي مستوى التطور و التقدم.

-عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الطلاب الجامعيين في مجال التعليم الفني و المهني قليله ،بلغت في سورية حوالي 25% من إجمالي الطلاب الجامعيين، [21]مما يجعل نسبة العمالة الداخلة و المتخصصة إلى القطاع الصناعي في سوق العمل قليله.

و من خلال الجداول أعلاه و ماتبين من زيادة العمالة الزراعية بنسب أعلى من زيادة العمالة الصناعية يمكن تحديد **الأسباب** هذه الزيادة على الشكل التالي:

-تعد سورية بلداً زراعياً ذو تربة خصبة و مناخ معتدل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المناطق الريفيه و الأراضي الزراعية، و تبعاً للعادات و التقاليد المتوارثة في المناطق الريفية نجد الغالبية من أبناء الريف يفضلون العمل في الأراضي الزراعية وترك التعليم ، مما يفسر ارتفاع نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة.

-يعد ضعف تطور القطاع الصناعي في سورية أحد أهم أسباب زيادة العمالة في القطاع الزراعي بنسبة أعلا من الزيادة في القطاع الصناعي ، و بالتالي ضعف قدرته على جذب العمالة المتخصصة الماهرة.[22]

-تعد الحرب على سورية من أبرز العوامل التي دعت إلى تخريب القطاع الصناعي و بنيته، و تخريب المصانع، و خروج نسبة كبيرة من المصانع و المناطق الصناعية عن سيطرة الدولة ، و خسارة نسبة كبيرة من العمالة لوظائفها في القطاع الصناعي، لتعود هذه العمالة و تتوزع على العمل في القطاع الزراعي و قطاع الخدمات.[23]

[21] جقموق،كفاح علي،الصناعة السورية و إمكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كورسة الجنوبية لتطويرها،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،2019.

[22] إبراهيم، قصي عدنان، دراسة أثر القطاع الصناعي السوري في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)مجلة جامعة البعث،2021.

[23] حنا،حنا سنحاريب،القطاع الصناعي السوري في مواجهة تحديات العولمة، جامعة حلب،2016.

-أحد أهم المقاييس في قياس التطور الحاصل في أي بلد كان هو تطور القطاع الصناعي، و نتيجة تدني مستوى التطور في القطاع الصناعي في سورية جعل نسبة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة منخفضة، مقابل ارتفاع هذه النسبة في قطاع الزراعة ، و من الجدير بالذكر إلى أن النسبة الباقية من العمالة في سورية تذهب لصالح قطاع الخدمات و البناء و التشييد، فيقوم قطاع الخدمات بتشغيل حوالي 45% من العمالة في سورية و 20% -25% لصالح قطاع البناء و التشييد، و هذا يبين الخلل في سوق العمل السورية.[24]

3-الدراسة العملية (القياسية):(Practical study (standard

لإيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة تم الاعتماد على برنامج eviews9.

3-1 النموذج الأول:

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب

.(GDB)

المتغير التابع: نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة و (X1). يرمز له ب

Dependent Variable: X1
Method: Least Squares
Date: 08/14/22 Time: 03:53
Sample: 2005 2019

[24] أسد، أيهم ،مرجع سبق ذكره،2019.

Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB	0.626302	0.144841	4.324052	0.0010
C	-58572.60	157593.8	-0.371668	0.7166

R-squared	0.609088	Mean dependent var	591159.6
Adjusted R-squared	0.576512	S.D. dependent var	273198.7
S.E. of regression	177786.7	Akaike info criterion	27.14612
Sum squared resid	3.79E+11	Schwarz criterion	27.23741
Log likelihood	-188.0228	Hannan-Quinn criter.	27.13767
F-statistic	18.69743	Durbin-Watson stat	0.522300
Prob(F-statistic)	0.000989		

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و العمالة في القطاع الزراعي عند مستوى دلالة 5%، بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الزراعية بمقدار (0.626) أي.

ونلاحظ أن قيمة t للمتغير المستقل تساوي 0.0010 و هذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل معنوي على نسبة العمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة R-squared في النموذج 0.609 و هذا يعني أن 63% من التغييرات معامل التحديد

في المتغير التابع أي العمالة في القطاع الزراعي تفسر بالمتغيرات الداخلة و الباقي 37% يعزى إلى عوامل أخرى.

F–statistic في النموذج تبلغ 0.000989 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج كما أن قيمة

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل معنوي في معدل العمالة الزراعية مما يعني قبول الفرضية الأولى في البحث و التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و نسبة العمالة في القطاع الزراعي.

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس و بعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

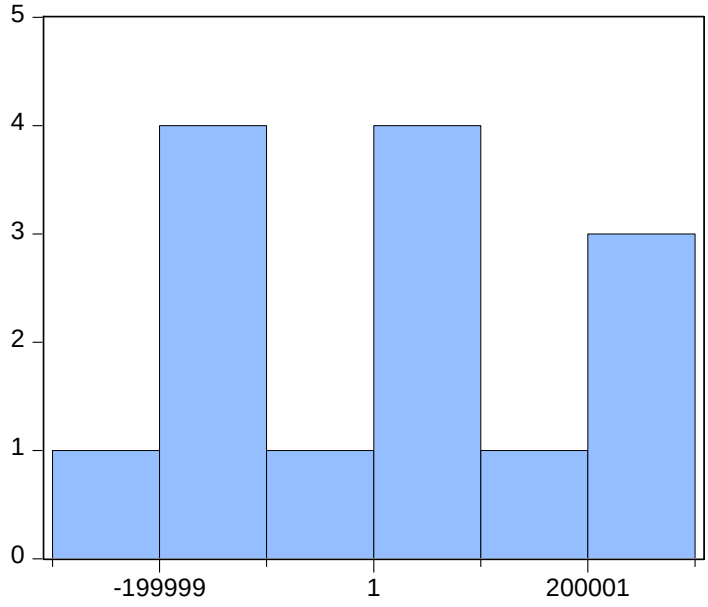

Series: Residuals	
Sample 2005 2019	
Observations 14	
Mean	-5.09e-11
Median	25025.98
Maximum	279308.0
Minimum	-249285.8
Std. Dev.	170812.0
Skewness	0.197879
Kurtosis	1.838896
Jarque-Bera	0.877791
Probability	0.644748

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج نفرض مايلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث نقبل الفرض العدم إذا كانت قيمة معلمة Jarque- Bera أكبر من 0.05 و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت قيمة المعلمة أصغر من 0.05 فنقبل الفرض البديل و نرفض العدم و هذا يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن Jarque-Beraغير معنوية عند مستوى أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي احصائية

تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض البديل.

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي بين معلمات النموذج نحصل على النتائج أدناه:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.263638	Prob. F(2,10)	0.1546
Obs*R-squared	4.362956	Prob. Chi-Square(2)	0.1129

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارFو اختبار مربع كاي)

و كلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0:لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبارثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.706283	Prob. F(1,12)	0.2160
Obs*R-squared	1.742847	Prob. Chi-Square(1)	0.1868
Scaled explained SS	0.537086	Prob. Chi-Square(1)	0.4636

نلاحظ أن Fو اختبار مربع كاي) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (اختبار

0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0:البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي المتعدد بشكل نهائي لتصبح:

$$Y= c + b1\ X1 + ei$$

Y:المتغير التابع (العمالة في القطاع الزراعي)

X1: المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي).

معاملات الانحدار الجزئية:

c: معامل التقاطع

B:المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل الأول مع بقاء المتغير المستقل الثاني ثابتاً.

e:حد الخطأ

و بذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y=-58572.60+0.626302b+0$$

و من خلال ماتم عرضه من نتائج للدراسة العملية و للإجابة عن السؤال الأول في البحث نجد أن النمو الاقتصادي و المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي يؤثر تأثيراً طردياً في العمالة في القطاع الزراعي بمعنى أنه كلما زاد النمو الاقتصادي في سورية أدى ذلك إلى زيادة العمالة في القطاع الزراعي، إلا أن هذا يخالف ماتم عرضه في الأدبيات الاقتصادية عن آثار النمو الاقتصادي على العمالة أمثال (كلارك، لويس، تشينري، كوزنتز) ، فكان من ابرز ماتوصل له الاقتصاديون أن للنمو الاقتصادي آثار مباشرة على هيكل العمالة في التركيبة القطاعية تتمثل بانخفاض العمالة في القطاع الزراعي و ارتفاعها في القطاعات الأخرى، و بذلك تكون الجمهورية العربية السورية أمام حالة من الاختلال في هيكل في التركيبة القطاعية التوازنية، و يجب العمل على التخفيف من هذا الاختلال لأنه قد يؤدي إلى مشاكل كبيرة في سوق العمل السورية.

2-3 النموذج الثاني:

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب

.(GDB)

المتغير التابع: نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوى العاملة و (X2). يرمز له ب

Dependent Variable: X2
Method: Least Squares
Date: 08/14/22 Time: 04:03
Sample: 2005 2019
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB	0.662431	0.034345	19.28753	0.0000
C	-145648.9	37368.89	-3.897596	0.0021

R-squared	0.968751	Mean dependent var	541563.8
Adjusted R-squared	0.966147	S.D. dependent var	229123.3
S.E. of regression	42157.08	Akaike info criterion	24.26776
Sum squared resid	2.13E+10	Schwarz criterion	24.35905
Log likelihood	-167.8743	Hannan-Quinn criter.	24.25931
F-statistic	372.0087	Durbin-Watson stat	1.425732
Prob(F-statistic)	0.000000		

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و العمالة في القطاع الزراعي عند مستوى دلالة 5%، بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الصناعية بمقدار (0.662) أي .

ونلاحظ أن قيمة t للمتغير المستقل تساوي 0.00 و هذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل معنوي على نسبة العمالة الصناعية خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة R-squared في النموذج0.968و هذا يعني أن 97% من التغييرات معامل التحديد

في المتغير التابع أي العمالة في القطاع الزراعي تفسر بالمتغيرات الداخلة و الباقي 3% يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أن F-statistic في النموذج تبلغ 0.0 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج قيمة

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل معنوي في معدل العمالة الصناعية، مما يعني قبول الفرضية الثانية في البحث و التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و نسبة العمالة في قطاع الصناعة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس و بعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

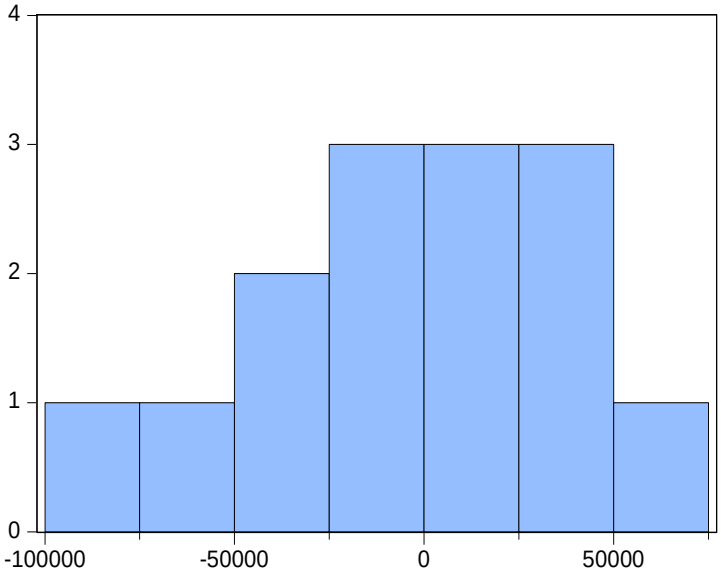

Series: Residuals	
Sample 2005 2019	
Observations 14	
Mean	-1.97e-11
Median	-761.7859
Maximum	65255.60
Minimum	-79244.37
Std. Dev.	40503.21
Skewness	-0.339334
Kurtosis	2.367962
Jarque-Bera	0.501704
Probability	0.778138

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج نفرض مايلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث نقبل الفرض العدم إذا كانت قيمة معلمة Jarque– Bera أكبر من 0.05 و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت قيمة المعلمة أصغر من 0.05 فنقبل الفرض البديل و نرفض العدم و هذا يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن Jarque–Beraغير معنوية عند مستوى أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي احصائية

تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض البديل.

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي بين معلمات النموذج نحصل على النتائج أدناه:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.201784	Prob. F(2,10)	0.8205
Obs*R-squared	0.543079	Prob. Chi-Square(2)	0.7622

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارFو اختبار مربع كاي)

و كلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0:لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبارثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.891011	Prob. F(1,12)	0.3638
Obs*R-squared	0.967662	Prob. Chi-Square(1)	0.3253
Scaled explained SS	0.486266	Prob. Chi-Square(1)	0.4856

نلاحظ أن Fو اختبار مربع كاي) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (اختبار

0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0:البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي المتعدد بشكل نهائي لتصبح:

$$Y= c + b1\ X1 + ei$$

Y:المتغير التابع (العمالة في القطاع الصناعي)

X1: المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي).

معاملات الانحدار الجزئية:

c: معامل التقاطع

B:المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل الأول مع بقاء المتغير المستقل الثاني ثابتاً.

e:حد الخطأ

و بذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y=-145648.9+0.662431b+0$$

و من خلال ماتم عرضه من نتائج للدراسة القياسية و من أجل إثبات الفرضية الثانية في الدراسة نجد أن النمو الاقتصادي و المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي يؤثر تأثيراً طردياً على العمالة في القطاع الصناعي بمعنى أنه كلما زاد النمو الاقتصادي في سورية أدى ذلك إلى زيادة العمالة في القطاع الصناعي إلا أن هذه الزيادة في العمالة الصناعية لم تكن كما يجب أن تكون فنلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعداد العمالة الصناعية ترتفع بمعدلات متدنية مقارنة بالعمالة في القطاع الزراعي ، و من المعروف أهمية القطاع الصناعي في أي عملية تنموية كانت، و لا سيما في الجمهورية العربية السورية التي عانت من سنوات أزمة حادة أدت إلى تدمير في البنية التحتية، فنحن الآن أمام مرحلة إعادة إعمار في سورية تطلب تطور صناعي وزيادة في العمالة الصناعية.

الاستنتاجات و المقترحات:Conclusions and Suggestions

الاستنتاجات:Conclusions

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية طردية بين النمو الاقتصادي و العمالة في القطاع الزراعي، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ارتفعت العمالة الزراعية.

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و العمالة في القطاع الصناعي،إلا أن هذه العلاقة متواضعة فكان أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الصناعة إيجابياً لكن بشكل منخفض خلال سنوات الدراسة.

-سوق العمل في الجمهورية العربية السورية يعاني من اختلال في التركيبة القطاعية للعمالة متمثلة بزيادة العمالة في القطاع الزراعي بمعدلات أعلى من الزيادة في القطاع الصناعي وهذا يخالف ماجاء به الاقتصاديين.

-تدني مستوى التطور في القطاع الصناعي في سورية أحد أهم الدلائل على الاختلال الهيكلي في سوق العمل، فالتطور الصناعي في البلد يعد من أبرز المؤشرات الدالة على تطور اقتصاد البلد.

-يعاني القطاع الصناعي في سورية من ضعف استقطاب للأيدي العاملة و ذلك نتيجة الضرر الذي لحقق به من جراء الحرب الحاصلة.

المقترحات:Suggestions

بناء على النتائج التي توصل لها البحث، نضع التوصيات التالية:

-التطوير المستمر للقطاع الزراعي و تقديم العون و التسهيلات الممكنة للفلاحين للوصول إلى قطاع زراعي متقدم و لا سيما أن الجمهورية العربية السورية تعد بلداً زراعياً .

-ضرورة العمل على تطوير القطاع الصناعي للنهوض بالصناعة السورية، و ذلك بتشجيع الصناعة في سورية لاستقطاب الأيدي العاملة التي من شأنها زيادة الأهمية النسبية للقطاع عن طريق زيادة انتاجه.

-منح التسهيلات الممكنة لأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المجال الصناعي و تشغيل اليد العاملة.

-ضرورة معالجة الاختلال الحاصل في تركيبة القوى العاملة في سوق العمل، ويكون ذلك بالعمل على تخفيض نسبة العمالة في قطاع الزراعة ، مقابل رفع هذه النسبة في

قطاع الصناعة، لأن نتائج هذا الاختلال لن تكون فقط على مستوى سوق العمل، وإنما على مستوى الاقتصاد ككل.

-ضرورة العمل على تطوير القطاع الصناعي و جذب العمالة المتخصصة الماهرة إليه من شأنه أن يؤدي إلى تطور الاقتصاد و ازدهار النشاط الاقتصادي، و بالتالي عودة العمالة في سوق العمل إلى الانتقال بين القطاعات و تصحيح الاختلال تلقائياً وفق آليات السوق ،بعد تطور القطاع الصناعي.

المراجع العربية:Arabic refrences

1- لايقة، د.رامي كاسر، أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، 2013.

2-الشوربجي، د.مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

3-بن هارون،عبد الرزاق، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012

4-السلمان،مهند عبد الملك، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)،مؤسسة النقد العربي السعودي،2016.

5-فرص العمل و سبل العيش في سورية، دراسة أعدت لصناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،2018.

6-نصر، ربيع، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، المركز السوري لبحوث الدراسات 2013.

المراجع الأجنبية:English references

1-Economic Growth, Structural Change and Productive Employment Linkages in India: Did Market Transition Matter?

AradhnaAggarwal ،Journal article (Accepted manuscript)، February 2019.

2-Labor Market Imbalances and PersonnelRecruitment University of Palermo،Raimondo Ingrassia2019.

3-Adam,smith,the wealth of nation,peguin books,1985.

4-Todaro & smith “Economic development” p85, Addison Wesley 2003.